

العدالة الانتقالية في النموذج الأرجنتيني: نضال من أجل المساءلة

Transitional Justice in the Argentine Model: A Struggle for Accountability

صلاح الدين بوجلال شافية بوعابة

طالب دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 (الجزائر)

ملخص:

شهدت الأرجنتين خلال حقبة السبعينيات، سياسة قمعية من قبل النظام العسكري الحاكم، بمنع للعمل الحزبي و وضع النقابات والجامعات تحت الرقابة، وانتهاء باستراتيجية القتل والاختطاف، التعذيب والاعتقال بدون محاكمة من أجل إسكات كل صوت معارض، تحت ذريعة فرض إستتبات الأمن والنظام العامين. ومنذ سقوط الحكم العسكري في العام 1983، ناضلت الأرجنتين طويلاً بقوة لمتابعة أصحاب تلك الانتهاكات بإتخاذ خطوات جريئة نحو تكريس مبدأ سيادة القانون وملاحقة الجناة. وهو ما حول الأرجنتين إلى نموذج حقيقي في مجال إدارة التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: عدالة - انتقالية - أرجنتين - مساءلة

Abstract:

During the 1970's, political violence in Argentina resulted in massive violations of human rights that included thousands of deaths, prolonged and arbitrary arrests and other violations.

In 1983, Argentina began its transition to democracy. Due to its ongoing success in the prosecution of human rights criminals, it is arguable that Argentina has one of the best records of transitional justice in the world.

Key words : Justice – transitional – Argentina - Accountability

Résumé:

Après le coup d'état militaire en Argentine en Mars 1976, la dictature argentine a commis des graves violations des droits de l'homme, des milliers de personnes disparaissent, emprisonnées sans procès, parquées dans des camps de concentration. En 1983, l'Argentine a commencé sa transition vers la démocratie. En raison de son succès continu dans la poursuite des auteurs de violations des droits de l'homme, l'Argentine est devenue un des meilleurs exemple de justice transitionnelle dans le monde.

Mots clés : Justice – transitionnelle – Argentine - Responsabilité

مقدمة

عرفت عدد من البلدان الانتقال إلى الديمقراطية سلمياً، بشكل تعايش فيه نخب ومؤسسات الأنظمة السلطوية مع النخب والمؤسسات الجديدة التي ظهرت مع التحول الديمقراطي. وقد كان موضوع الجرائم التي ارتكبت باسم الدولة في فترة ما قبل الديمقراطية من الإشكاليات الأكثر إلحاحاً التي واجهتها هذه الدول. وبالرغم من أن الأنظمة الحديثة العهد بالديمقراطية لم تتخل نظرياً عن مبدأ العدالة العقابية، إلا أن الجهود التي بذلتها كانت تصب في اتجاه البحث عن بدائل لهذه العدالة كالمصالحة والعفو والعدالة التعويضية وأولية تحقيق السلم وضمان الانتقال الديمقراطي، مع تأجيل اللجوء إلى العدالة العقابية حين تتوفر شروط تطبيقها. هذه الأفكار يلخصها ما أصبح يعرف بـ "العدالة الانتقالية".

شهدت الأرجنتين تجربة ثرية من التحول الديمقراطي وتطبيق مفهوم "العدالة الانتقالية"، حتى يعتقد إن هذا المصطلح نفسه ولد من داخل الأرجنتين مقارنة مع دول العالم الثالث بوجه عام، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، بوجه خاص. حيث بدأت المرحلة الأرجنتينية بانقلاب عسكري قاده الجنرال "خورخي فيديلا" على حكومة رئيسة الأرجنتين "إيزابيلا بيرون" في 1976، إذ استطاع العسكر أن يفرضوا حكمهم القمعي على البلاد بقيادة الجنرال فيديلا الذي شكل مجلسا عسكريا من 9 جنرالات وقام بفرض الأحكام العرفية، وألغى الدستور، ثم حظر التظاهر والتجمهر وفرض الرقابة على الصحافة والإعلام. وقد أصبح إرهاب الدولة هذا الممارس من قبل النظام العسكري الحاكم، سياسة حكومية ممنهجة بدءا بمنع الأحزاب السياسية، ومرورا بوضع النقابات والجامعات تحت الرقابة، وانتهاء باستراتيجية القتل والاختطاف، التعذيب والاعتقال بدون محاكمة من أجل إسكات كل صوت معارض، تحت ذريعة استتبات الأمن والنظام العام. وسجلت حصيلة شملت إختفاء أكثر من 30,000 شخص في حملة إرهاب وتعذيب وإختطاف.

ومنذ سقوط الحكم العسكري في العام 1983، ناضلت الأرجنتين طويلاً وبقوة لمواجهة تلك الإنتهاكات وتعزيز سيادة القانون وملاحقة الجناة. وقد مرت هذه العملية بمرحلتين متفاوتتين، ميّز المرحلة الأولى منها تكريس لتداخل السياسة والقانون، بينما تميزت المرحلة الثانية بإتخاذ خطوات جريئة نحو تكريس مبدأ سيادة القانون.

ولأجل التدقيق في واقع التجربة الأرجنتينية المثيرة للاهتمام، تحاول هذه الدراسة أن تخصصها بالدراسة والتحليل، انطلاقاً من الإشكالية الآتية: كيف سیرت الأرجنتين مرحلة ما بعد سقوط الحكم العسكري؟ وكيف طبقت مفهوم العدالة الانتقالية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمت الدراسة إلى مطلبين، تضمن المطلب الأول منها عرضاً للمرحلة الأولى في سلسلة العدالة الانتقالية (تداخل السياسة والقانون)، في حين خصص المطلب الثاني لعرض المرحلة الثانية في سير عملية العدالة الانتقالية والتي تميزت بسيادة القانون.

المطلب الأول: المرحلة الأولى في سلسلة العدالة الانتقالية: تداخل السياسة والقانون

نتناول من خلال هذا المطلب، العدالة الجنائية بين الإطلاق والمحاذير (الفرع الأول)، ثم نبحت في التجربة الأرجنتينية الرائدة في مجال العدالة التعويضية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العدالة الجنائية بين الإطلاق والمحاذير

شهدت المرحلة التي تلت مباشرة سقوط النظام العسكري في الأرجنتين زخماً كبيراً في مجال البحث عن الحقيقة والملاحقات القضائية (أولاً)، لكن هذا الزخم شهد تراجعاً بعد صدور تدابير العفو (ثانياً).

أولاً: البحث عن الحقيقة والملاحقات القضائية

عندما اجتاحت الأزمة الاقتصادية الأرجنتين في عام 1976، قام المجلس العسكري بقيادة الجنرال استولي خورخي فيديلا بالاستيلاء على السلطة، ليتم بعدها حل البرلمان. واستمرت هذه الديكتاتورية مع أربعة جنرالات - خورخي فيديلا Jorge Videla، روبرتو إدواردو فيولا Roberto Eduardo Viola، ليوبولدو غالتيري Leopoldo Galtieri، ورينالدو بينيوني Reynaldo Bignone - ثم سقطت هذه الديكتاتورية في عام 1983، بعد أن تعرضت لخسائر كبيرة في حرب مالفيناس (جزر فولكلاند) ضد بريطانيا العظمى⁽¹⁾.

بعد العودة إلى نظام الحكم المدني، تم انتخاب راول ألفونسين (Raul Alfonsín) وتم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين (La Comisión Nacional Sobre la Desaparición de Personas) - CONADEP -، أين كلفت هذه الأخيرة بالتحقيق في مصير الأشخاص المختفين⁽²⁾، وقد كان مجال تركيز اللجنة الوقوف عند الانتهاكات التي اقترفتها موظف والحكومة فقط⁽³⁾. وهي ملزمة بإعداد تقرير يقدّم سجلاً تاريخياً دقيقاً و محايداً لانتهاكات حقوق الإنسان مبينة أسبابها وظروفها وطبيعتها ونطاقها. ويجدر الذكر هنا أن التقرير الذي رفعته اللجنة الوطنية الأرجنتينية

باسم "نونكاماس" يُستخدم كثيراً في مجال التربية المدنية في الأرجنتين، و يُعاد طبعه بانتظام.⁴ وقد اعتمدت اللجنة في إعداد تقاريرها على طريقتين، أولاً، حسب المنطقة الجغرافية حيث تناولت الانتهاكات التيار تكبت في مختلف مواقع الاعتقال. وثانياً، حسب الموضوع بهدف إظهار أنماط السلوك الإجرامي.⁵

في عام 1984، أصدرت اللجنة تقرير عنونته بـ "ليس مرة أخرى" (Nunca Más ("Never Again"))،⁶ ومن خلاله وضعت قائمة تضمنت أعداد الضحايا ومراكز الاعتقال التي قتل فيها الأفراد أو تم تعذيبهم من طرف قوات الجيش ورجال الأمن، ومع ذلك، فإن هذه اللجنة افقدت للأدلة اللازمة للإدانة بسبب عدم التعاون الذي جوبهت به، إن على المستوى الرسمي أو غير الرسمي.⁷

وبسبب عودة النظام الديمقراطي في الدولة، كان هناك حاجة ملحة للتحقيق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الحكم العسكري. وبدأت أولى بوادر هذه التحقيقات مع بداية عام 1984، حيث أصدر القضاء أوامر باستخراج وفحص الجثث. غير أن هذا الجهد جابهته عدة صعوبات، فمن جهة كانت الخبرة العلمية تعوز الأطباء المسؤولون عن عملية تحليل بقايا الهياكل العظمية، ومن جهة ثانية، كان بقية الأطباء المحليين من أهل الخبرة في الطب الشرعي تابعين لجهاز الشرطة ومتواطئين مع النظام القضائي السابق. وفي إطار نشاطها، نسقت اللجنة جهودها مع منظمة "جذات ميدان مايو" Abuelas de Plaza de Mayo، التي تأسست في عام 1977 وتضم هذه الجمعية مجموعة من النساء من ذوي الأطفال والأحفاد المختفين تهدف للعثور على الأطفال المخطوفين، والذين تم تبنيهم على نحو غير شرعي، أثناء الحرب القذرة في الأرجنتين.⁸

بعد ذلك قام الرئيس "ألفونسين" بعرض قانون على مجلس الشيوخ بالأرجنتين، اقترح من خلاله قيام المحاكم العسكرية بالنظر في قضايا كبار القادة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال النظام العسكري، وأشار القانون إلى ضرورة معاقبة كل من خطط أو نظم أو أمر بارتكاب أي عمل قمعي أو انتهاك لحقوق الإنسان. غير أن الرأي استقر في نهاية المطاف على عقد الاختصاص للمحاكم المدنية، لتقوم اللجنة إثر ذلك بتسليم ملفات القضايا مباشرة إلى الجهاز القضائي.⁹

بدأت المحاكمات بعد مرور 18 شهراً فقط من انسحاب الحكومة العسكرية من السلطة، وشملت متابعة أعضاء المجلس العسكري، مع سماع المحكمة لأكثر من 800 شاهد، وكانت القضايا المغطاة نحو 700 قضية.¹⁰ وشملت قائمة الملاحقين قضائياً رئيس المجلس العسكري وقائد الجيش الجنرال "خورخي فيديلا"، قائد القوات البحرية الأميرال "إيميليو ماسيرا"، وقائد القوات الجوية العميد "أورلاندو أغوستي"، رئيس وقائد الجيش الجنرال "روبرتو فيولا"، قائد القوات البحرية الأميرال "أرماندو لامبروشيوني"، وقائد القوات الجوية العميد "عمر غرافيني"؛ رئيس وقائد الجيش الجنرال "ليوبولدو غالتييري"، قائد القوات البحرية الأميرال "خورخي أنايا"، وقائد القوات الجوية العميد "باسيليو لامي دوزو" الذي حوكم من قبل محكمة أرجنتينية ووجدته مذنباً في مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان. وحكم على فيديلا وماسيرا بالسجن مدى الحياة. بينما تلقى أغوستي حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف السنة، وحكم على روبرتو فيولا بسبعة عشر عاماً وحكم على أرماندو لامبروشيوني ثمان سنوات. وتضمنت جرائمهم المنسوبة إليهم هي القتل والتعذيب والاعتقال غير القانوني، السطو والعنف والتهديد. وبرئت ساحة غرافينيا، وبقية الثلاثة الآخرين.¹¹

ثانياً: خطوة إلى الخلف: تدابير العفو:

واجهت الأرجنتين خلال عامي 1986 و 1987 تهديد تمرد عسكري، حيث لم يفلح الرئيس الأرجنتيني في إقناع العسكر بإجراء التحقيقات الشخصية في صفوفه في إطار محاسبة داخلية. لذا فقد كانت الحكومة المدنية مضطرة إلى التعايش مع ممثلي النظام القديم حتى تقي الديمقراطية الوليدة من التعرض للصدمات، ومع ذلك أدخلت الحكومة المدنية تعديلاً على قانون العدل العسكري كم دخل لتقديم المسؤول ينعنارها بالدولة إلى المحاكمة. إلا أنها و وجهت

بتمرد من جانب القادة العسكري ينوب التعطيل المتعمد للمحاكم العسكرية، وحين تم تحويلها إلى المحاكم المدنية بدأت أعمال تمرد و تهديدات ضد النظام. كما تعرضت الدولة في نفس الوقت لضغط من البنك الدولي، الذي طالب بحلول للمشكلة الديون الخارجية الضخمة، التي ورثها النظام الديمقراطي من حكم الدكتاتوريات، في حين رفضت الجماعات الاقتصادية الوطنية الخضوع للانضباط الضروري لتنفيذ برامج التكيف الداخلي للحكومة، وأدى ذلك إلى ما يسمى بـ "الضربات البيضاء"¹².

وفي محاولة لاسترضاء الجيش، قدم الرئيس الأرجنتيني "ألفونسين" إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون يحد بشكل لافت إمكانية الملاحقات القضائية للانتهاكات التي وقعت خلال الحكم العسكري. سمي بـ "قانون النقطة النهائية"، والذي حدد مدة شهرين فقط لتلقي تظلمات الضحايا وأوليائهم، قبل إبطال كل المتابعات الجنائية بذريعة التقادم. ورغم قصر هذه المدة تمكنت المنظمات الإنسانية والحقوقية، وكذلك الجهاز القضائي من توريط بعض رؤوس النظام العسكري ومتابعة أحد الجنرالات. ولقد كان ذلك بمثابة تجاوز للخطوط الحمراء، أفضى إلى تمرد عسكري يطالب بحل سياسي للمعضلة¹³.

نتيجة تزايد ضغط الجيش ومطالباتهم بالعتفو الكامل لجأ الرئيس ألفونسين في أبريل عام 1987 إلى تقديم مشروع قانون دعاه بـ " واجب الطاعة" أقره مجلس الشيوخ، ومن خلاله تم منح حصانة لجميع أفراد الجيش في رتبة عقيد أو أقل على أساس أنهم ملتزمون بالأوامر العسكرية، وقد حظي هذا القانون بتأييد المحكمة العليا في جوان 1987. وبعد انتخابه في عام 1989، أصدر الرئيس كارلوس منعم عفوين عامين لمعظم العسكريين الذين وجهت إليهم التهم سواء أولئك الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة أو أولئك الذي ينتظرون المحاكمة. وبحلول عام 1990، كان قد أدين 10 أشخاص فقط، بينما استنفاد جميع العسكريين الآخرين ورجال الأمن من تدابير العفو¹⁴.

الفرع الثاني: تجربة رائدة في مجال العدالة التعويضية: تتخذ التعويضات أشكالاً متعددة من أجل الوصول إلى جبر الضرر المتحقق، فقد تكون على شكل إعادة عينية يتم من خلالها إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حدوث العمل غير المشروع، ويشمل الردّ مثلاً إسترداد الحرية، و التمتع بحقوق الإنسان، واسترداد الهوية، واسترداد الحياة الأسرية والمواطنة، وعودة المرء إلى مكان إقامته، واسترداد الوظيفة، وإعادة الممتلكات. وقد بينت لجنة القانون الدولي أن إعادة الحال إلى ما كان عليه قد يتخذ شكل إرجاع الأراضي أو الأشخاص أو الممتلكات، ومثالها إطلاق سراح الأفراد المحتجزين، وإرجاع الممتلكات التي تشمل الوثائق أو الأعمال الفنية أو شهادات الأسهم، و ما إلى ذلك أما في حالة فقدانها أو هلاكها، بحيث أن إعادتها أصبحت تمثل إستحالة مطلقة، فإن التعويض المالي عندئذ يصبح هو الملاذ الأخير الذي لا بد منه¹⁵.

و قد يكون التعويض في شكل تعويض مالي يتم من خلال دفع مبلغ من المال، و يعني دفع مبلغ مالي يعادل ما أصاب المضرور من أضرار مادية أو معنوية، و هذا هو الشكل الغالب من أشكال التعويض في الممارسة الدولية، حيث أن التعويض العيني لا يكون متاحاً في جميع الحالات، و يتم تقدير التعويض المالي على أساس معايير محددة هي وجوب قصره على الأضرار المباشرة، كما أن قدر الضرر الذي يحدد التعويض على أساسه يجب أن ينظر إليه في الوقت الذي يتم فيه تحديد التعويض المالي¹⁶.

و قد يكون التعويض بترضية مناسبة تقدم للطرف المتضرر، يلجأ إليها لجبر الأضرار المعنوية و هي لا تقوم بإعادة الحال إلى ماكان عليه، كما أنها ليست مبلغاً من المال يمكن أن يستفيد منه الضحية في إعادة بناء حياته. إلا أنه و بالرغم من ذلك نجد ضحايا الحروب يطالبون في كثير من الحالات بالإعتراف بالجرائم المرتكبة ضدهم و يعتبرونها ترضية لهم، و في هذا الإطار نجد عدد من السوابق الدولية التي تم فيها الاعتذار لضحايا النزاعات المسلحة. فقد قدم الرئيس السويسري عام 1995 إعتذاراً رسمياً لليهود و ذلك بسبب منع سويسرا اليهود من اللجوء إليها خلال فترة

الهوكوست النازي. و في 22 أكتوبر 2001 قدم رئيس الوزراء الياباني "كويوزومي" إعتذاراته و تعازيه الصادقة للضحايا الصينيين جراء العدوان الياباني ضد الصين و الذي استمر منذ عام 1937 و حتى نهاية الحرب العالمية الثانية¹⁷.

ويمكن للتعويض أيضا أن يتمثل في إعادة التأهيل، وإن كان القانون الدولي لم يضع تعريفا علميا لإعادة التأهيل كشكل من أشكال التعويض بمفهومه الواسع بموجب القانون الدولي، فإنه عادة ما يشمل ضرورة إيلاء العناية لبعض الأشخاص الذين عانوا من أنواع معينة من انتهاكات حقوق الإنسان و ضرورة إيلائهم العناية اللازمة عبر إعادة التأهيل و التي تعني الرعاية البدنية و النفسية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية و القانونية¹⁸.

على مستوى التجربة الأرجنتينية، شمل تطبيق السياسة التعويضية المساعدات المالية للضحايا (في شكل معاشات جزئية)، بدأت مع صدور قوانين التعويضات مع بداية التسعينيات، فمع بداية العام 1991، أصدر الرئيس "كارلوس منعم" المرسوم رقم 70 الذي يصرف تعويضات لبعض السجناء السابقين الذين رفعوا دعاوى ضد الأرجنتين أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. حيث كان الهدف من صدور ذلك المرسوم تسوية تلك الدعاوى. و في عام 1994، تم منح تعويضات مماثلة بموجب قانون هذه المرة لجميع الأشخاص الذين اعتقلوا إداريا دون تهمة في ظل حالة الحصار، وأيضا لجميع من تم مقاضاتهم أمام المحاكم العسكرية. وفي وقت لاحق، صدر قانون مماثل لصالح عائلات المفقودين¹⁹.

وذكرت اللجنة بأن هناك 8960 شخصا اختفوا في ظل النظام العسكري، وهم معنيون ببرنامج جبر الضرر. ويمكن لأفراد أسرهم تقديم طلبات التعويض. و في أوت 2004، اعتمد قانون لتقديم تعويض نقدي للأطفال المولودين خلال فترة الأسر في المعتقلات. وفي عام 2005، طرحت مبادرة لقانون أمام مجلس الشيوخ يضمن تقديم تعويضات لأولئك الأشخاص الذين اضطرتهم ظروف الحكم العسكري إلى الهروب نحو المنفى، غير أن مشروع القانون هذا لم يعتمد إلى الآن²⁰. وقد خصصت الأرجنتين مبلغ 1.17 مليار بيزو أرجنتيني لدفع تعويضات مالية لما مجموعه 15573 ضحية من ضحايا الاحتجاز المطول والتعسفي، وحوالي 1.9 مليار بيزو لأسر 7785 ضحية من ضحايا القتل والاختفاء، في وقت كان البيزو يعادل الدولار الأمريكي (وهو ما تغير لاحقا نظرا لانخفاض قيمة العملة)²¹.

إن تنفيذ سياسة جبر الضرر لم تتوقف عند حدود المساعدات المادية فقط للضحايا، بل شملت تنفيذ سياسات تخليدية، من خلال عملية تشاركية تهدف إلى بناء نصب تذكارية ومتاحف، مما يظهر للضحايا أن الدولة تحاول أن تتعلم من تجربتها وأنه لم يتم نسيانهم.

يعود الفضل جزئيا في إمكانية تطبيق تجربة جبر الضرر إلى وجود مجتمع مدني نشط ومنظمات للضحايا أبقت النضال من أجل العدالة حيا، وإلى وجود تقاليد لمؤسسات قوية، ووجود تحالفات سياسية فعالة بين الزعماء السياسيين في مرحلة ما بعد الدكتاتورية، وجماعات الضحايا، ومنظمات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن سياسة جبر الضرر كانت محل انتقاد من حيث استعمالها كأداة سياسية للإفلات من العقاب، إلا أنها شكّلت برنامجا هاما ساعد في تعزيز فكرة مسؤولية الدولة، وقدمت الكثير من الدروس للعدالة الإصلاحية في جميع أنحاء العالم²². إذ أن تنفيذ برامج جبر الضرر في الأرجنتين تم بالتوازي مع بذل جهود كبيرة للإقرار بالحقيقة، والتعبير عن تقبل مسؤولية الدولة، والتحقيق مع مرتكبي الجرائم الجسيمة ومقاضاتهم، وإصلاح المؤسسات.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية في سير عملية العدالة الانتقالية: نحو سيادة القانون

ساهمت مجموعة من العوامل في النهج الحكومي للعودة إلى مبدأ سيادة القانون (الفرع الأول)، أين اتخذت السلطات الأرجنتينية خطوات جريئة في مجال مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب (الفرع الثاني).

الفرع الأول: ضغوط داخلية وخارجية

أثرت في نهج الحكومة في التعامل مع تركة النظام العسكري مجموعة من العوامل تراوحت بين الضغوط الخارجية (أولاً) و الضغوط الداخلية (ثانياً).

أولاً: زيادة الضغط الخارجي

على الرغم من الانتكاسات التي صاحبت صدور قوانين العفو، واصل نشطاء حقوق الإنسان الضغط على الحكومة من أجل المساءلة، في كل المحافل المحلية والدولية. فعلى المستوى الدولي، نجحت مساعي الضحايا في إستصدار القرار رقم 28/92 عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والتي اعتبرت أن قوانين العفو وتدابير العفو الرئاسية تمثل انتهاكاً للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان²³.

ومن جهة أخرى، شهدت فترة التسعينيات زيادة المحاكمات التي تجريها المحاكم غير الأرجنتينية حول الانتهاكات التي ارتكبت خلال الحكم العسكري في الأرجنتين، فقد تقدمت دول مثل اسبانيا وايطاليا والسويد وفرنسا وألمانيا بطلبات تسليم عسكريين أرجنتينيين للمثول أمام محاكمها عن جرائم اختطاف مواطنين ينتمون إليها، كما عقدت محاكمات غيابية في إيطاليا وفرنسا. غير أن المحكمة العليا في الأرجنتين رفعت الشرعية عن تلك المحاكمات الغيابية، بحجة انتهاكها ل ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في الدستور الأرجنتيني، وخاصة الحق في الدفاع²⁴.

وفي نوفمبر 1999، قام القاضي الإسباني " بالتازار غارثون" بتوجيه التهمة ضد 98 فرداً من أفراد القوات المسلحة الأرجنتينية عن جرائم الإبادة الجماعية والإرهاب. غير أن الرئيس الأرجنتيني " فرناندو دي لا روا " رفض مذكرة الاعتقال الدولية و ذكر بأن هذه المذكرات لا تسري في الأرجنتين²⁵.

و قبل ثلاثة أيام من استقالته في ديسمبر 2001، وقع الرئيس " دي لا روا" المرسوم الرئاسي رقم 1581، تضمن رفض الحكومة الأرجنتينية للمحاكمة في الخارج عن جرائم حقوق الإنسان، إستناداً إلى مبدأ الإقليمية. وكانت عموماً مواقف السلطة في الأرجنتين سواء في ظل حكم " كارلوس منعم" أو " دي لا روا" مروراً بالرئيس بالنيابة " إدواردو دوهالدي" هي رفض تسليم مواطنيها للمحاكمة خارجياً. فقد كان معظم المتهمين طليقيين في الأرجنتين (باستثناء الجلاد المزعوم ريكاردو ميغيل كافالو، الذي كان قد اعتقل في المكسيك في وقت لاحق، ليتم تسليمه إلى إسبانيا، وأدولفوسيلينغو الذي ذهب طوعاً إلى إسبانيا في عام 1997 للإدلاء بشهادته حول الفضائع التي وقعت خلال نظام الحكم العسكري وحكم عليه بالسجن هناك²⁶.

ثانياً: أدوار المجتمع المدني

لم يكن الكفاح من أجل حقوق الإنسان والمطالبة بالعدالة مواكبا للعام 1983 الذي سقط فيه النظام العسكري. إذ كان من الضروري أن يتم فهم أفضل لحجم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جماعات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان حتى يمكن تحديد أفضل طريقة للتصدي لأولئك المتسببين فيها. لقد عملت الكثير من منظمات المجتمع المدني معاً باستخدام استراتيجيات مختلفة، فالبعض منها استخدم طريقة جمع المعلومات بشأن حالات فردية، وكانت غالباً ما تستخدم الفضائات العمومية مثل ميدان "مايو". بينما اعتمد البعض على العمل المحلي داخل الأحياء أو عن طريق تنظيم المسيرات²⁷.

وقد سمح تنوع الأساليب والاستراتيجيات بين المنظمات المختلفة إلى المضي قدماً بأجندة حقوق الإنسان في وقت واحد على مختلف الجبهات. فبينما اختارت جمعية " أمهات ميدان مايو" التركيز على أسلوب النقد لعمل الحكومة، والقيام بالاحتجاجات العامة. كان نهج اللجنة الوطنية الخاصة بالحق في الهوية (Comisión Nacional por el Derecho a la Identidad) ، والجمعية الدائمة لحقوق الإنسان (Asamblea Permanente por los Derechos Humanos) هو اللجوء إلى التعبئة العامة وإشراك جموع المواطنين في المواجهة القانونية للحكومة من خلال الإدلاء بشهاداتهم وإدعاءاتهم القضائية²⁸.

لقد لعبت هذه المنظمات والجمعيات وغيرها من المنظمات دورا كبيرا في تعزيز العدالة في الأرجنتين. فبالإضافة إلى التحقيقات القضائية، لجأ الناشطون في ميدان حقوق الإنسان لترويج أنواع أخرى من المبادرات، مثل تنصيب المعالم والتماثيل الخاصة بالأحداث أو الضحايا، والحفاظ على الذاكرة وتخصيص سجلات لتدوين المعلومات من الأشخاص الذين لا يزالوا على قيد الحياة²⁹.

إن جهود جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لم تتوقف منذ سقوط الدكتاتورية العسكرية، فقد كانوا شركاء للحكومة وللأجهزة القضائية في أي مبادرة تتعلق بالتحقيق القضائي³⁰. كما نجح نشطاء حقوق الإنسان في إقناع المحاكم الاتحادية الأرجنتينية بضرورة إجراء "محاكمات الحقيقة" truth trials. وكان الهدف المرصود من تلك المحاكمات هو الحصول على معلومات رسمية عن مصير الضحايا أمام المحاكم الجنائية، مادامت لم تكن هناك إمكانية قانونية لفرض عقوبات جنائية بسبب قوانين العفو. وقد لقيت تلك المحاكمات تأييدا وترحيبا بها من طرف لجنة البلدان الأمريكية معتبرة إياها آلية إيجابية من آليات العدالة الانتقالية في سياق الإفلات من العقاب³¹.

الفرع الثاني: خطوات جريئة في مكافحة الإفلات من العقاب

شملت الخطوات التي تبنتها حكومة الأرجنتين توسيعا لعملية الاعترافات و محاكمات الحقيقة (أولا)، ثم ترجعا عن تدابير العفو التي تبنتها سابقا (ثانيا)، وبالنتيجة استمرار عملية المساءلة الجنائية (ثالثا).

أولا: الاعترافات، محاكمات الحقيقة

في ظل رئاسة كارلوس منعم، واصل مكتب حقوق الإنسان في وزارة الداخلية جهوده لإثبات الحقيقة حول الماضي. وكانت معظم المعلومات التي استقاها مبنية على شهادات الضحايا وأسرهم. بينما بنيت القليل من تلك المعلومات على شهادات عسكريين. إذ أن قوانين العفو التي صدرت أعاققت العديد من المتابعات القضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، مما دفع بمنظمات حقوق الإنسان للبحث عن ثغرات محتملة في النظام القانوني. وقد شعر بعض صغار الضباط بأنهم كانوا كبش فداء باتباعهم الأوامر والتعليمات التي وردتهم عن كبار الضباط، مما دفعهم إلى تدوين اعترافاتهم بمسؤوليتهم عن الفظائع التي ارتكبت أثناء حكم النظام العسكري. وقد دفعت تلك الاعترافات المثيرة إلى تكثيف الضغط الشعبي لإعادة بحث محاكمات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة³².

ومع تواصل حملة الاعترافات، سارعت كل من جمعية "أمهات ميدان مايو" Madres de Plaza de Mayo³³ و مركز الدراسات القانونية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع مجموعات أخرى، إلى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى بـ "محاكمات الحقيقة" truth trials على مستوى المحاكم، من منطلق أن للمواطنين الحق في معرفة ما حدث لأحبائهم. ومع بداية التركيز حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الحكم العسكري، مارس مركز الدراسات القانونية والاجتماعية ضغوطا كبيرة على المحاكم من أجل فتح تحقيق في قضايا محددة. ومن جهتهم، قام أقارب الضحايا والمحامين الناشطين في مجال حقوق الإنسان برفع إدعاءات قضائية أمام المحاكم الفيدرالية بالعاصمة الأرجنتينية "بوينس آيرس" لأجل فتح التحقيقات والبحث عن الحقيقة حول مصير المفقودين³⁴.

كان للمحاكم النازرة في هذه القضايا القدرة على استدعاء الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم للإدلاء بشهاداتهم، دون أن تكون لها سلطة توجيه الاتهام أو إصدار أحكام بالإدانة. وكان منطلق تلك المحاكمات أن التحقيقات القضائية يمكن أن تستمر ولن تعيقها من حيث المبدأ قوانين العفو القوانين التي تمنع مقاضاة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة. وهكذا كان العمل القضائي يقتصر على التحقيق و توثيق المعلومات دون الخوض في مسألة المقاضاة أو العقاب. وقد كانت هذه الخطوات التي باشرت الأرجنتين مرتبطة إلى حد ما بالتسوية التي تم توقيعها مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 1999 والتي من خلالها تلتزم الأرجنتين بضمان الحق في معرفة الحقيقة وتوضيح ما حدث للأشخاص المختفين³⁵.

أسفرت التحقيقات التي باشرت بها المحاكم عن حقائق مثيرة حيث تم اكتشاف أن العديد من الأطفال المولودين من أمهات كن رهن الاعتقال العسكري تعرضوا للسرقة ليتم منحهم لعائلات أخرى ضمن إجراءات تبني غير قانونية بهوية مزيفة . وقد كان خطف الأطفال جزءاً من خطة حكومية منظمة أثناء "الحرب القذرة" هدفت إلى تبني الأسر العسكرية وحلفاء النظام للأطفال، لتجنب نشأة جيل آخر من المُخربين³⁶.

تولد نتيجة ذلك ضغط شعبي مدعوم بتحريك جمعيات المجتمع المدني مطالب بضرورة البحث والعثور على هؤلاء الأطفال وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم للمساءلة أمام العدالة، ونتيجة ذلك، أنشأ الرئيس "كارلوس منعم" في عام 1992 اللجنة الوطنية الخاصة بالحق في الهوية (Comisión Nacional por el Derecho a la Identidad)، والتي ضمت ممثلين عن جمعية "جدات ميدان مايو"، محامين، مدعين عامين و ممثلين عن جمعيات حقوق الإنسان. وكانت الوظيفة الرئيسية للجنة هي البحث عن الأطفال المفقودين.

أدت الجهود المبذولة في هذا الصدد، بمعاونة عالمة الوراثة، ماري كلير كينج، بحلول عام 1998 إلى تحديد موقع أكثر من 10 في المائة من الأطفال المخطوفين أو الذين ولدتهم أمهاتهم في السجن أثناء الحكم العسكري، وتم تبنيهم على نحو غير شرعي وإخفاء هوياتهم. وبلغ عددهم 500 طفل. وبحلول عام 1998، تم توثيق هويات 256 طفلاً مفقوداً. وتم تحديد موقع 56 طفلاً من هؤلاء الأطفال، في حين لقي سبعة آخرون حتفهم. وقد تم تشكيل فريق الأرجنتين للأنثروبولوجيا الطبية الشرعية وتأسيس بنك البيانات الوراثية الوطني. وبفضل الاكتشافات الحديثة في مجال الاختبارات الوراثية، تم إعادة 31 طفلاً إلى أسرهم البيولوجية. وفي 13 حالة أخرى، وافقت الأسر البيولوجية والمتبنية للأطفال على تربية الأطفال معاً بعد التعرف على هوياتهم. أما باقي الحالات، فظلت عالقة في معارك الحضانة بالمحاكم بين الأسر المختلفة³⁷.

وبالنظر إلى كون حالات اختطاف الأطفال لم تكن مشمولة بقانون "واجب الطاعة"، أمكن مقاضاة الضباط السابقين عن جرائم خطف الأطفال، ومع ذلك، فإن ذات الضباط كانوا محميين من الملاحقة القضائية في تهم قتل آباء أو أمهات هؤلاء الأطفال أو قتل أطفال آخرين³⁸.

ثانياً: إلغاء قوانين العفو

أدت التحقيقات القضائية التي بوشرت بشأن قضايا اختطاف الأطفال، إلى إعلان القاضي الفيدرالي "غابرييل كافالو" Gabriel Cavallo "في مارس 2001 بأن قوانين العفو التي وضعت في عهد الرئيس "ألفونسين" غير دستورية وأن الالتزامات الواردة في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لها الأسبقية على القوانين المحلية في الأرجنتين. وورد في الحكم أن "قانون النقطة النهائية" و "قانون واجب الطاعة" انتهكا مواد الدستور الأرجنتيني ويتعارضان مع التزام الأرجنتين بضرورة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ليجد هذا الحكم تأييداً له من قبل محكمة الاستئناف الفدرالية³⁹.

إن إمكانية إحراز تقدم في المحاكمات كان يعتمد إلى حد كبير على موقف المحكمة العليا بشأن دستورية قوانين العفو من عدمها. و في 14 جوان 2005، أعلنت المحكمة العليا في الأرجنتين بأغلبية أعضائها (7 مقابل واحد) بأن كل من قانون "النقطة النهائية" و قانون "واجب الطاعة" غير دستوريين. هذه التطورات سمحت لمحاكمات حقوق الإنسان بالمضي قدماً في الأرجنتين⁴⁰.

جدير بالذكر هنا أنه بموجب التعليق العام رقم 20، الصادر بتاريخ 10 مارس 1992، والمتعلق بالمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن حظر التعذيب، شجبت لجنة حقوق الإنسان تدابير العفو التي تبنتها بعض الدول الأطراف بشأن أفعال التعذيب معتبرة إياها تتعارض مع واجب الدول بالتحقيق في هذه الأفعال ". وقد استندت اللجنة على هذا التعليق للتأكيد في مراسلتها بتاريخ 9 أوت 1994، بأن تدابير العفو رقم 15848 التي تبنتها

دولة الأوروغواي في 22 ديسمبر 1986 تعد متعارضة مع التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁴¹.

و في هذا الصدد دائما، أعربت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن رأيها بأن العفو الوطني الصادر بشأن جرائم يشكل حظرها قاعدة من القواعد الآمرة، كجريمة التعذيب، هو عفو غير معترف به قانوناً على الصعيد الدولي⁴².

كما أن منظمة العفو الدولية أكدت أيضا على إن مراسيم العفو العام أو الخاص الوطنية أو التدابير المماثلة التي تفسح مجال الإفلات من العقاب أمام مرتكبي الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات "الاختفاء"، والتي تمنع اكتشاف الحقيقة وتحول دون تقديم الجناة إلى محاكمات جنائية لمحاسبتهم على ما اقترفته أيديهم، إنما هي إجراءات تتنافى مع القانون الدولي. ولا يجوز أن تنقيد بها المحكمة أو أية محاكم في الدول الأخرى. ولا ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ مثل هذه التدابير أو تعترف بها عندما تتخذها الدول الأخرى⁴³.

ثالثا: استمرارية المساءلة القانونية

إن التطورات التي صاحبت صدور قرار المحكمة العليا الأرجنتينية بعدم دستورية قوانين العفو سمحت لمحاكمات حقوق الإنسان بالمضي قدما في الأرجنتين، فقد واصلت السلطات الأرجنتينية بقوة دعمها للملاحقة القضائية عن الجرائم السابقة. ومنذ العام 2010، رفعت دعاوى جنائية ضد 800 متهم، وصدرت أحكام بحق 200 متهم. وشملت الملاحقات القضائية قادة بارزين ومرتكبي جرائم مسؤولين مباشرة عنها ومدنيين ساهموا فيها، من ضمنهم رجال دين وقضاة ووزراء سابقون⁴⁴.

وفي مارس 2011 محكمة في الأرجنتين بمحاكمة الدكتاتوريين السابقين "خورخي فيديلا" و "رينالدو بيجونوني Reynaldo Bignone" (الحاكم العسكري للأرجنتين بين عامي 1982 و 1983) لإشرافهما على خطة منهجية لاختطاف الأطفال الذين ولدوا للسجنات السياسيات خلال "الحرب القذرة" واتهم الاثنان في 34 حالة منفصلة لأطفال رضع نزعوا من أمهاتهم اللاتي كن معتقلات في مراكز الاعتقالات والتعذيب السرية، وفي مدرسة الميكانيكا التابعة للقوات البحرية وقاعدة كامبو دي مايو التابعة للجيش⁴⁵.

كما قضت محكمة اتحادية أرجنتينية بتاريخ 13 فيفري 2013 على "رينالدو بيجونوني" بالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ارتكبت خلال "الحرب القذرة" في البلاد 1976-1983⁴⁶. وقد قضت محكمة أرجنتينية أخرى بتاريخ 08 نوفمبر 2014 بإدانة ذات المتهم عن خطف وتعذيب أكثر من 30 عاملا صناعيا خلال ما كان يعرف الحرب القذرة، وتم الحكم عليه بالسجن لمدة 23 عام⁴⁷.

كما تمت محاكمة ثلاثة من الأعضاء السابقين في الجيش، أحدهم عضو سابق في خفر السواحل وضابط شرطة سابق في ما أطلق عليه بـ "محاكمة العمال". وتمثل غالبية الضحايا في فئة الناشطين النقابيين الذين عملوا في بناء السفن ومصانع السيراميك شمال العاصمة بوينس آيرس، حيث تعرضوا لحملة إضطهاد واسعة بغرض سحق مطالبهم النقابية، حماية لمصالح القطاع الخاص. وتم خلال المحاكمة التي بدأت في جويلية 2014 بفحص قضايا 60 عاملا، 28 منهم تم اختطافهم وتعذيبهم و32 اختفوا. غير أن المحكمة برأت ساحتهم وهذا الحكم حاليا قيد الاستئناف⁴⁸.

خاتمة:

في ختام دراستنا هذه، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- إن التجربة الأرجنتينية عرفت قطيعة مع النظام السياسي السابق، عكس بعض التجارب الأخرى التي وقعت في ظل استمرارية نفس النظام.
- انفتاح التجربة الأرجنتينية على وسائل الإعلام، وعلى المجتمع المدني، مما سمح بخلق آليات للمصالحة الحقيقية. حيث أسهمت المنظمات المدنية والجمعيات غير الحكومية دوراً لافتاً في تعزيز العدالة في الأرجنتين. فبالإضافة إلى التحقيقات القضائية، لجا الناشطون في ميدان حقوق الإنسان لترويج أنواع أخرى من المبادرات، مثل تنصيب المعالم والتمائيل الخاصة بالأحداث أو الضحايا، والحفاظ على الذاكرة وتخصيص سجلات لتدوين المعلومات من الأشخاص الذين لا يزالوا على قيد الحياة
- كانت لها قدم سبق في تأسيس لجنة تقصي الحقائق والاستماع للضحايا، حيث إن التجربة الأرجنتينية فيما يخص البحث والتقصي عرفت نزاهة وأعطت صلاحيات واسعة بدون حدود سياسية لأعضاء اللجنة وبالتالي كانت النتائج إيجابية، حيث تم معرفة جميع المختفين وتم نشر أسمائهم في وسائل الإعلام، وكل هذا ساهم في مصالحة وطنية حقيقية في الأرجنتين أدخلتها في انتقال حقيقي نحو الديمقراطية.
- اختارت الأرجنتين عدم إنشاء محاكم خاصة للمحاكمة على هذا النوع من الجرائم، وقد كان هذا الأمر مهماً إذ أنه يمنح هذه المحاكمات مشروعية لا شك فيها، باعتبار أن المحاكم الخاصة غالباً ما كانت تشوبها شبهة الانحياز وعدم الحيادية.
- كان للأرجنتين تجربة رائدة في مجال العدالة التعويضية، حيث أن تنفيذ سياسة جبر الضرر لم تتوقف عند حدود المساعدات المادية فقط للضحايا، بل شملت تنفيذ سياسات تخليدية، من خلال عملية تشاركية تهدف إلى بناء نصب تذكارية ومتاحف، مما يُظهر للضحايا أن الدولة تحاول أن تتعلم من تجربتها وأنه لم يتم نسيانهم. وعلى الرغم من أن سياسة جبر الضرر كانت محل انتقاد من حيث استعمالها كأداة سياسية للإفلات من العقاب، إلا أنها شكّلت برنامجاً هاماً ساعد في تعزيز فكرة مسؤولية الدولة، وقدمت الكثير من الدروس للعدالة الإصلاحية في جميع أنحاء العالم.
- يبين النموذج الأرجنتيني بأن تدابير العفو التي تحدّ من المحاكمات وإنفاذ العدالة يمكن التراجع عنها، إذ لا ينبغي أن تكون تلك التدابير مرادفة للإفلات من العقاب. فمثال الأرجنتين مهمٌ للغاية من ناحية إظهار كيفية سير هذه المحاكمات من دون التسبب بصدمة إجتماعية ولا تهديد النظام الديمقراطي، بل على العكس، فقد شكّلت هذه المحاكمات تجربة تأسيسية لمرحلة جديدة للديمقراطية. وبذلك تمكّنت الأرجنتين من متابعة مسؤولين في أعلى هرم المؤسسة العسكرية.

الهوامش:

1. Rebecca Lichtenfeld, Accountability in Argentina 20 Years Later, Transitional Justice Maintains Momentum, International Center for Transitional Justice, August 2005, p.1-2. (<http://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Argentina-Accountability-Case-2005-English.pdf>)
2. Ibid., p. 2.
3. إدواردو غونزالس، هاورد فارني، "البحث عن الحقيقة: عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك، 2013، ص 24. (<http://www.ictj.org/sites/default/files/Truth-Seeking-2014-Ar-Mars20.pdf>)
4. المرجع نفسه، ص 23.
5. المرجع نفسه، ص 65.

6. جمعت اللجنة الآلاف من البيانات من مختلف الفئات المتضررة والأفراد، وأصدرت تقريراً نهائياً من 50000 صفحة بعنوان "لن يتكرر هذا أبداً". حدد هذا التقرير 365 مركز اعتقال سري، بالإضافة إلى أسماء الأشخاص المختفين التسعة آلاف (9000). ومنذ نشره في عام 1984، لا يزال "لن يتكرر هذا أبداً" الكتاب الأكثر مبيعاً في الأرجنتين. أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "أمهات ميدان مايو". (<http://ar.wikipedia.org/wiki>) وانظر أيضاً: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الخلفية: " ثلاثون ألف ضحية ولكن "أبداً ثانية". متوفرة على الموقع الرسمي للمركز: <http://www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/argentina>
7. R . Lichtenfeld, Op. Cit., p. 2.
8. في يوم 14 سبتمبر عام 2011، حصلت منظمة جدّات ميدان ماجو على جائزة فيليكس أوفويت - بواني للبحوث المتعلقة بالسلام في باريس تقديراً لجهودها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.
9. R . Lichtenfeld, Op. Cit., p. 2.
- Ibid. 10.
- Ibid. 11.
12. أحمد شوقي بنيوب، "حلقة نقاشية حول "العدالة الانتقالية": المفهوم والنشأة والتجارب"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 413، شهر تموز/يوليو 2013، ص 98.
13. محمد المهدي الحسني، "قراءة في كتاب: سياسات العفو، الحلقة الأولى: تجارب تاريخية للانتقال الديمقراطي". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.aljamaa.net/ar/document/2026.shtml>
- 14.R. Lichtenfeld, Op. Cit.,p. 3.
- 15.Commission de Droit International, «Projet d'articles sur la responsabilité de l'État pour fait internationalement illicite et commentaires y relatifs» dans Annuaire de la Commission du droit international, 2001, vol 2, partie 2, New York, NU, 2001, pp.103-104.
16. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الطبعة الثانية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص764.
17. أيمن عبد العزيز سلامة، المسؤولية الدولية عن جريمة الإبادة الجماعية"، دار العلق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص379.
- رودريس، " إعادة التأهيل كشكل من أشكال جبر الضرر بموجب القانون الدولي"، لندن، ديسمبر 2009، ص 10 .
متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي:
(<http://www.redress.org/downloads/publications/TheRighttoRehabilitationunderIHRLFinal10Dec09-Ar.pdf>)
- 18.R. Lichtenfeld, Op. Cit.,p. 3.
- 19.Ibid.
20. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تقرير البرنامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، جبر الضرر"، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.ictj.org/ar/news/ictj-program-report-reparative-justice>
21. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الخلفية ...، مرجع سابق.
- 22.Leonardo Filippini, « Criminal Prosecutions for Human Rights Violations in Argentina », ICTJ Buenos Aires, November 2009. Available at: <https://www.ictj.org/publication/criminal-prosecutions-human-rights-violations-argentina>
- 23.R. Lichtenfeld, Op. Cit.,p.5.
- 24.Ibid.
- 25.Ibid.
- 26.Ibid.p. 6.
- 27.Ibid.p. 6.
- 28.Ibid., p. 7.
- 29.Ibid.p. 7.
- 30.Leonardo Filippini, Op. Cit.
- 31.R. Lichtenfeld, Op. Cit., pp. 3-4.

32. "أمهات ميدان مايو" هي منظمة أسستها أمهات الأطفال الذين أجبروا على المشاركة في عملية الكوندور أثناء الحرب الفدرة في الأرجنتين واختفوا على إثرها في الفترة ما بين عامي 1976 و 1983. تأسست تلك المنظمة أثناء محاولة الأمهات معرفة مصير أبنائهن، وقد بدأ في المسير نحو ميدان مايو في بوينس آيرس عام 1977 أمام قصر الرئاسة "المنزل القرنفلي"، في تحدٍ عام لإرهاب الدولة الذي هدفت الحكومة باتباعه إسكات المعارضة.

33. أنظر: ويكيبديا (الموسوعة الحرة)، "أمهات ميدان دي مايو"، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

34.R. Lichtenfeld, Op. Cit., p. 4.

35.Ibid.

36. أنظر: ويكيبديا، الموسوعة الحرة، "جدات ميدان مايو"، مرجع سابق.

37. المرجع نفسه.

38.R. Lichtenfeld, Op. Cit., p. 4.

39.Ibid.p. 5.

40.Ibid., pp. 5-

41.Djamchid Momtaz, « De l'Incompatibilité des Amnisties Inconditionnelles avec le Droit International », in : Marcelo G. Kohen (edi.), Promoting Justice, Human Rights and Conflict Resolution Through International Law, Martinus Nijhoff Publishers, 2007, p. 357.

42. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، " أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2009، ص 37. متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Amnesties_ar.pdf.

43. أنظر: منظمة العفو الدولية، "المحكمة الجنائية الدولية: قائمة تذكيرية من أجل تنفيذ الفعال"، متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/IOR40/011/2000/en/cc1d604a-df5e-11dd-aaaa-7d9091d4638f/ior400112000ar.html>

44. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الخلفية ...، مرجع سابق.

45. صحيفة الفضول، "دروس في العدالة الانتقالية: الحكم في الأرجنتين على جنرال عسكري بالسجن مدى الحياة عن جرائم خلال حكم العسكر في الفترة من 1976-1983"، عدد 15 مارس 2013، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.alfudhool.net/news/672/>

46. المرجع نفسه.

47. BBC News , "Argentina sentences 15 to life over La Cacha prison, 25 October 2014". Available at: (<http://www.bbc.com/news/world-latin-america-29766199>)

48.Ibid.